



ميزانية الدولة

لكي يتسنى للدولة القيام بدورها في المجتمع يجب أن تحصل على الموارد المالية لتحقيق الإنفاق العام اللازم لإشباع الحاجات العامة وذلك خلال فترة زمنية معينة تكون في أغلب الأحيان السنة.

لذلك تقوم الدولة بتقدير النفقات الواجب القيام بها وكذلك تقدير الموارد اللازمة لتمويل هذه النفقات مع بحث كيفية الحصول على هذه الموارد - وعلى أساس هذه التقديرات يقع تحضير ميزانية الدولة التي هي الأداة التي توجه الإسكانات المالية المتوقعة نحو تحقيق الأهداف المرسومة.

(أ) معنى الميزانية:

الميزانية هي عمل تقوم به الدولة أي أن تحضيرها وتنفيذها هو من مشمولات السلط العامة ويقع اعتمادها بواسطة قانون.

ومن حيث المحتوى فإن الميزانية تمثل عملاً تقديرياً يغطي فترة زمنية مقبلة تترتب عليه تقديرات مفصلة لمكونات النفقات ومكونات الموارد المالية العامة ويتبلور ذلك في جدول يحتوي على تقديرات النفقات العامة مع تقسيمها حسب ميادين الإنفاق والهيئات العمومية المشرفة على الإنفاق وكذلك على تقديرات الموارد العامة مع تقسيمها حسب مصادر الموارد.

(ب) فالميزانية إذن هي عبارة عن بيان تقديري لنفقات وموارد الدولة المتعلقة بنشاطها خلال فترة زمنية مقبلة وهي أيضاً وسيلة الدولة في تحقيق أهدافها.

ويستمد هذا البيان صفته من القانون الذي يجيزه ويجعله ملزماً. وتكون مناقشة الميزانية في البلدان الديمقراطية ذات الأنظمة البرلمانية فرصة لمناقشة سياسة الحكومة من خلال دراسة الإنفاق العام وانعكاساته على مختلف القطاعات الاقتصادية والفئات الاجتماعية. كما تمثل الميزانية فرصة لمناقشة الوسائل الكفيلة بتمويل هذا الإنفاق وكيفية توزيع العبء المالي بين الفئات الاجتماعية من خلال السياسة الجبائية.

تلعب إذن الميزانية دوراً مهماً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للبلدان خاصة في الفترة المعاصرة التي اتسعت فيها ميادين تدخل الدولة. فقد أصبحت الميزانية، بوصفها التعبير المالي لبرنامج الحكومة، أداة للسياسة المالية للدولة ووسيلة للحد أو تعميق الفوارق بين الفئات وبين الجهات وبين القطاعات- لذلك تمكّن الميزانية من خلال دراسة مختلف بنودها، من التعرف على السياسة التي تنتهجها الدولة في مختلف الميادين وتكون بذلك تعبيراً عن خيارات الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إطار ما يتقرر في هذا الشأن من إجراءات وتدابير مالية تتضمنها ميزانية الدولة.

II- مراحل تحضير الميزانية :

تمرّ ميزانية الدولة بمراحل أربع هي :

(1) مرحلة التحضير : تقوم خلالها الحكومة بتقدير النفقات والموارد العامة وقد يشارك البرلمان في تحضير هذه التقديرات.

(2) مرحلة الاعتماد : يتمّ خلالها مناقشة بنود الميزانية في البرلمان. بعد ذلك تقع الموافقة عليها وهو ما يمثل الضوء الأخضر بالنسبة إلى الحكومة لتنفيذها.

(3) مرحلة التنفيذ : تقوم خلالها الدولة، عن طريق الخزينة العامة للدولة (Tresor Public) بالحصول على الموارد والقيام بالإتفاق حسب ما ورد في الميزانية.

(4) مرحلة المراقبة : لضمان حسن تنفيذ الميزانية من طرف مختلف الهيئات العامة، تخضع الهيئات لرقابة من قبل وزارة المالية أو البرلمان أو هيئة قضائية أو مستقلة.

إنّ تحضير الميزانية تحكمه جملة من المبادئ أهمّها :

أ- مبدأ سنوية الميزانية : لكي يكون للميزانية معنى يجب أن تسحب على فترة محدودة تكون عادة السنة.

ب - مبدأ وحدة الميزانية : يجب على الميزانية أن تكون صورة متكاملة وواضحة لكل النشاطات المالية للدولة ومتجسدة في جدول تقديري واحد.

ج - قاعدة توازن الميزانية : تعني هذه القاعدة تساوي النفقات العامة والموارد العامة للدولة.



111- كيف يقع تقسيم الميزانية ؟

يمكن عرض الميزانية وتصنيف بنودها حسب تقسيمات مختلفة باختلاف الأهداف المراد تحقيقها بشرط أن تتوفر في هذه التقسيمات بعض الشروط أهمها :

- الوضوح والبساطة
- التحديد والدقة في التقدير.

إن أهم هذه التقسيمات هي :



1 / التقسيم الإداري للميزانية :

في هذا النوع من التقسيم الذي يستخدمه كل دول العالم يقع اتخاذ الجهة الحكومية معياراً لتصنيف وتبويب مختلف بنود النفقات والموارد العامة. ووفقاً لهذا التقسيم توزع الموارد العامة على جهات الإنفاق حسب التبعية الإدارية لهذه الجهات. كما تقسم الموارد حسب الجهة الإدارية مصدر هذه الموارد.

ويمتاز هذا النوع من التقسيم بالبساطة التي تيسر فهم مختلف بنود الميزانية ومحتوياتها. فآية وزارة أو أية مصلحة حكومية يمكنها معرفة ما خصص لها من اعتمادات و بالتالي معرفة طريقة إنفاقها.

كما أنّ هذا التقسيم يسمح بمراقبة سهلة لبنود الميزانية من قبل السلطة التشريعية.

غير أنّه يعاب على هذا التقسيم كونه لا ييسر مهمة التحليل الاقتصادي لمختلف العمليات الخاصة بالنشاط المالي للدولة في وقت اتسعت فيه مجالات هذا النشاط وتشعبت وهو بالتالي لا يساعد على رسم سياسة اقتصادية واضحة وسليمة.

2 / التقسيم الوظيفي لميزانية الدولة :

يتمثل التقسيم الوظيفي في تصنيف جميع النفقات العامة وتبويبها طبقاً للخدمات العامة التي تحققها هذه النفقات. فالمعيار المتبع إذن في هذا التقسيم هو نوع الخدمة أو الوظيفة التي ينفق من أجلها المال العام بغض النظر عن الجهة التي تقوم بالإنفاق.

وتنقسم الخدمات التي تؤديها الدولة إلى أربع مجموعات :

* **الخدمات العامة :** وهو ما يتعلق بسيادة الدولة التي لا بدّ لها القيام بها لوحدها كخدمات الإدارة العامة والعدالة والدفاع والأمن الوطنيين.

* **الخدمات الجماعية :** وهي الخدمات الضرورية للعيش المشترك في مجتمع منظم كتوفير الكهرباء ومياه الشرب وبناء الطرقات والقناطر والسدود إلخ ...

* **الخدمات الاجتماعية :** وتشتمل على الخدمات الأساسية للمواطنين مثل التعليم والصحة والضمان الاجتماعي والإسكان.

* **الخدمات الاقتصادية :** وهي الخدمات التي يتم تقديمها على أساس تجاري في مجالات الزراعة واستخراج الثروة وتنمية الصناعات، إلخ ...

أمّا في ما يخصّ الموارد فإنّه يصعب تقسيمها وظيفيًا. لذلك كانت الرغبة دائمًا في التوصل إلى تقسيم يتماشى مع التقسيم الوظيفي للنفقات العامة. وعلى سبيل المثال يمكن تقسيم الموارد العامة كما يلي : موارد الدولة من الضرائب وموارد الدولة من فائض الإقتصاد العام.

يتميّز هذا التقسيم بتقديم معلومات كثيرة عن محتوى الميزانية وأهدافها وبالإمكان القيام من خلاله بتحليل النشاط المالي للدولة ومتابعة تطوّر. وهو ما جعل منظمة الأمم المتحدة وبقية المنظمات الدولية تطالب باستعمال التقسيم الوظيفي في تحضير ميزانية الدولة.

3 / التقسيم النوعي لميزانية الدولة :

يفترض التقسيم النوعي ضرورة وجود تقسيم إداري للميزانية حيث تقسم النفقات العامة أولاً تقسيماً إدارياً على المنوال السابق ذكره ثم تبوّب النفقات العامة الخاصة بكل وحدة إدارية تبويباً نوعياً أي حسب موضوع الإنفاق. ولما كانت الوحدات المختلفة تشتري عادة مواد وخدمات متشابهة (دفع أجور العمّال وأثمان الطاقة إلخ...) رغم اختلاف برامجها، فإنّ ذلك يمكن من تقسيم نوعي موحد لكلّ الوحدات.

ويعتبر هذا التقسيم تقدماً كبيراً في فنّ الإدارة المالية نظراً إلى ما يوفّره من إمكانيات الرقابة على العمليات المالية وكشف أيّ خطأ أو تلاعب بالأموال العمومية - كما أنّ هذا التقسيم يلزم رؤساء الوحدات الحكومية بالإنفاق في حدود المبالغ المسموح بها.



١٧ - ميزانية الدولة في تونس :

تعكس ميزانية الدولة في تونس السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحكومة التونسية، وتخضع هذه الميزانية كل نهاية سنة للمناقشة والمصادقة عليها من قبل مجلس النواب.

ميزانية الدولة بتونس لسنة 1989 :



تنقسم ميزانية الدولة إلى :

- الميزانية العادية (العنوان الأول)
Budget ordinaire Titre I
- ميزانية التجهيز (العنوان الثاني)
Budget d'equipement Titre II

تبلغ ميزانية الدولة الإجمالية لسنة 1989 : 3330 مليون دينار تنقسم كما يلي :

- موارد الميزانية العادية : 2560 م.د
- مواد ميزانية التجهيز : 770 م.د
- الموارد الإجمالية : 3330 م.د

- نفقات الميزانية العادية : 2095 م.د
- نفقات ميزانية التجهيز : 1235 م.د
- النفقات الإجمالية : 3330 م.د

1 - الميزانية العادية :

مصادر موارد الميزانية العادية :

هناك مصدران لهذه الموارد : الموارد الجبائية والموارد غير الجبائية.



* الموارد الجبائية :

- . الاداءات غير المباشرة : 1496 م.د
- . الاداءات المباشرة : 343 م.د
- . رسوم (Taxes) : 66 م.د
- . الحملة : 1925 م.د

* الموارد غير الجبائية :

- . مداخيل و أرباح المؤسسات العمومية : 495 م.د
- . مداخيل أملاك وخدمات الدولة : 39 م.د
- . مداخيل مختلفة : 101 م.د
- . الحملة : 635 م.د

* نفقات الميزانية العادية :

- . نفقات التصرف : 1798 م.د
- . ادخار الميزانية : 465 م.د
- (الفرق بين موارد نفقات الميزانية العادية)
- . فوائد الديون : 297 م.د
- . الحملة : 2560 م.د

2- ميزانية التجهيز :

* مصادر الموارد العمومية :

- . إدخار الميزانية : 465 م.د
- . موارد داخلية : 415 م.د
- . موارد خارجية : 355 م.د
- . الحملة : 1235 م.د